الفصل الثاني

تضليل المؤمنين

تشبه العلاقة بين الإيمان والعقل والخوف أحيانًا لعبة الأطفال التي تسمى الحجر والورق والمقص؛* فالخوف يزيح العقل، والعقل يتحدى الإيمان، والإيمان يغلب الخوف. وقد كتب توماس براون في كتابه «عقيدة طبيب Religio Medici» الذي حظرته الكنيسة في العقد الذي تمت فيه محاكمة جاليليو في القرن السابع عشر، يقول: « كما أن العقل يثور على الإيمان، فإن العاطفة تثور على العقل». كان براون واحدًا من كُثر شاركوا، في بداية عصر التنوير، في الحرب الجارية بين المزاعم المتضاربة الخاصة بسلطة الكنيسة المطلقة وحكم العقل والطبيعة الإنسانية. وخلص في كلامه إلى أن الإيمان والعقل والعاطفة «قد يكونون جميعًا ملوكًا، لكنهم في مملكة واحدة، ويمارس كل منهم سيادته وامتيازاته في وقت معين، ومكان معين حسبما تفرضه الظروف من قيود وحدود».

في قرن ونصف القرن بعد ذلك -من سجن جاليليو إلى استقلال أمريكة- بدأ عدد كبير من مفكري التنوير يصرون على وجوب أن يحتل

* لعبة يتمثل فيها الأطفال هذه الأشياء الثلاثة ويقوم كل منهم بهزيمة الطرف الأضعف بالنسبة له فيخرجه من اللعبة؛ فالحجر يحطم المقص، والمقص يقطع الورق، والورق يلف الحجر وهكذا. (المترجمة)

obeikandi.com

العقل وحده العرش، بوصفه مصدر السلطة العليا الجديد، فكتب توماس جيفرسون يقول: «ثبّتوا العقل في كرسيه بإحكام، وادعوا إلى محكمته كل حقيقة وكل رأي، وناقشوا كل شيء بجرأة حتى وجود الرب؛ لأنه إذا كان الرب موجودًا، فلا بد أنه سيوافق على إجلال العقل وليس الخوف معصوب العينين».

كان جيفرسون وغيره من مؤسسينا يرون أن انتشار التنوير تدريجيًا، يمكن أن يتيح للعقل أداء مهام معينة كان يؤديها الإيمان الأعمى. وكانوا على اقتناع بأن الابنين التوأمين للعقل -العلم والقانون- يمكن أن يمنحانا التنوير، ويعطيانا القوة لتقييد عواطفنا وبناء شجاعتنا. كذلك كانوا يرون أن الشعب الأمريكي سيجد بمرور الزمن مصدرًا جديدًا للأمن من الخوف الوجودي في الحكم الذاتي القائم على سلطة العقل.

وبرغم أن الثوار الأمريكيين لم يتبنوا قط آراء نظرائهم الفرنسيين المغالية ضد النفوذ الديني؛ فإنهم كانوا يشعرون بصورة قاطعة بأن الدين المنظم في العالم القديم يتحالف -إلى حد يثير الشك- مع الاستبداد السياسي الذي يطمحون إلى الإطاحة به؛ مع ذلك كان عدد كبير منهم ينحدر من أسر المهاجرين الذين فروا من القمع والاضطهاد الديني. وقد كتب جيفرسون يقول إن السلطة الدينية التي تبنتها الدولة كانت عبر التاريخ «معادية للحرية، وكانت تتحالف دومًا مع الحاكم الطاغية فتغطي إساءة استخدام سلطاته مقابل حماية سلطاتها؛ إذ إن ائتلافهما يجعل جني الثروة والنفوذ أسهل من اكتسابهما بالاستحقاق».

وفي آخر رسالة له، التي كتبها قبل عشرة أيام من وفاته (قبل ساعات قليلة من وفاة جون آدمز) عبّر جيفرسون في الذكرى الخمسين لإعلان الاستقلال عن أمله بأن يوقظ هذا الإعلان الناس في أنحاء العالم جميعها:

> لكي يحطموا الأغلال التي أقنعهم الجهل الكهنوتي وخرافته أن يقيدوا أنفسهم بها، ولكي يتمتعوا بنعم الحكم الذاتي وأمنه. تلك الصيغة التي أتينا بها، تعيد الحرية مباشرة إلى ممارسة حرية الرأي والتفكير بلا قيد؛ فقد فُتحت كل العيون، ولا تزال تفتح، لترى حقوق الإنسان. وقد كشف الانتشار العام لنور العلم الحقيقة الملموسة للعيان، وهي أن البشر لم يولدوا بأسرجة فوق ظهورهم، ولا تميزت قلة منهم بحذاء ومهماز، كي يمتطوا الآخرين بصورة شرعية ومباركة من الرب.

من المهم أن نذكر أن ما حذر جيفرسون منه لم يكن الإيمان في حد ذاته – ولا حتى الدين المنظم نفسه؛ وإنما كان يحذرنا من اتحاد التعصب الديني والسلطة الحكومية. فقد خاض هو وغيره من مؤسسينا حربًا من أجل أن يمارس الأفراد حرية الأديان، تماثل في شراستها حربهم ضد تدخل الحكومة في الدين.

كذلك فإن إحدى أكثر المفارقات إيلامًا في أمريكة، هي ما كان يبدو من أن جيفرسون وعددًا كبيرًا من المؤسسين، لا يرون مطلقًا عدم أخلاقية مشاركتهم في نظام الاسترقاق، فكيف استطاع جيفرسون أن

يكتب بهذه القوة والوضوح عن فكرة تستحق كل الازدراء، وهي أن بعض الناس «يولدون وفوق ظهورهم أسرجة» ولا يعتق من يملكهم من عبيد على الفور؟ من ناحية أخرى فإن معظم من بدؤوا حركة إلغاء الرق كانت تدفعهم معتقداتهم الدينية أكثر من العقل، وحقيقة أن الإيمان هو ما قادهم بصورة أسرع إلى حقيقة الاسترقاق، تثير الشك في استنتاج جيفرسون البسيط بأن العقل يسمو على الإيمان؛ فبالنسبة لمعظم الناس، لا يزال التوازن بين العقل والإيمان يمثل موجهًا أفضل من أحدهما منفردًا.

وباستثناءات قليلة، لم يكن مؤسسونا غير متدينين؛ وإنما كانوا يعرفون آنذاك -كما يشعر معظمنا حاليًا- أنه على الرغم من الصدامات العديدة بين العقل والإيمان، فإنهما يتعايشان معًا في العقل البشري بصورة أسهل من تعايش العقل والخوف. فكما كتب جون دن في أوائل القرن السابع عشر: «العقل يد أرواحنا اليسرى، والإيمان يمناها».

مع ذلك، يمكن أن يعطل الخوف التوازن السهل بين العقل والإيمان - لا سيما الخوف غير المنطقي من ذلك النوع الذي لا يبدده العقل بسهولة. فعندما يطغى الخوف على العقل، يشعر معظم الناس باحتياج أكبر إلى اليقين المريح الذي يمنحه الإيمان المطلق. ويصبحوا أشد استجابة لإغراءات الزعماء الدنيويين، الذين يدّعون اليقين المطلق في تفسيرات مبسطة تصور المشكلات كافة على أنها مظاهر الصراع بين الخير والشر.

وربما كان سبب تفشي الأصولية في العالم -لدى المسلمين والمسيحيين والهندوس واليهود وغيرهم- جزئيًا، هو السرعة الهائلة التي تتم بها التحولات في العالم بأسره؛ بسبب التقدم التقني. فقد حطم إعصار التحول الكوكبي غير المسبوق عددًا كبيرًا من النماذج التقليدية العتيقة في أسر ومجتمعات وأسواق وبيئات وثقافات في شتى أرجاء العالم.

ولكي يقوا أنفسهم وأسرهم من التغير المزعج المثير للارتباك، يبحث الناس بالفطرة عن أقوى شجرة يمكن أن يجدوها - وهي غالبًا الشجرة التي يبدو أن لها أعمق الجذور. ولأن الناس يتشبثون بقوة أكبر بتراثهم الديني، يمكن أن يصبحوا أشد تأثرًا بالأفكار والعوامل التي قد يصفيها العقل في أوقات يقل فيها الخوف.

وإذا كان التعصب والإيمان الأعميان يندفعان لملء الفراغ الذي خلفه إقصاء العقل، فإنهما يتيحان ممارسة صور جديدة من السلطة أشد استبدادًا وأقل مما يتفق عليه المحكومون [الشعب]. فبكل بساطة عندما يقوم الخوف والقلق بدور أكبر في مجتمعنا، يكون دور كلٍّ من المنطق والعقل ضئيلاً في عملية اتخاذ قرارنا الجماعي.

ولسوء الحظ، فإن التعبيرات الحديثة عن القوة، التي تظهر على السطح في مثل هذه الظروف تنبع غالبًا من آبار غائرة مسمومة، وهي آبار المغالاة في القومية، والصراعات الدينية والقبلية، ومعاداة السامية، والتمييز الجنسي (على أساس الذكورة والأنوثة)، وكراهية الشاذين والخوف منهم، وغيرها. ويستغل الذين يدّعون امتلاك السلطة الإلهية المشاعر التي تستثار ساعتها بدعوى استعادة الأمن والنظام.

إن خوفنا الفطري من الآخرين المختلفين عنا كثيرًا ما اتحد على مدار التاريخ مع عقيدة التعصب الأعمى، التي تتنكر في صورة رسالة إلهية، لتطلق العنان لأشد أنواع العنف والقمع فظاعة في مخزن الجحيم. إضافة إلى ذلك، فإن التركيبة المميتة من مشاعر إقصاء الآخرين لا يكاد يؤثر فيها جدل عقلي؛ لذلك فهي مفيدة بصفة خاصة لحكام الغوغائية، الذين يتعلمون كيف يثيرونها ويستغلونها لاكتساب القوة وتعزيزها.

كان أحد أهم إسهامات أمريكة في العالم هو دقة مؤسسينا في فصل العلاقة بين الرب والحكومة؛ فقد كانوا يرون أن دور الرب في وضع أساس الحكومة، كان ليهب كل فرد «حقوقًا لا تسقط»، لا ليختصَّ زعيمًا معينًا بحق إلهي لممارسة السلطة على الآخرين.

وبعد أن استبدل مؤسسونا الحقوق الإلهية للأفراد بالحقوق الإلهية للملوك، أطاحوا بالملكية وخططوا للحكم الذاتي، وفقًا لقيود العقل، وقد أولوا اهتمامًا خاصًا بجعل مشاورات الديمقراطية المستمرة تتجنب إعادة الجمع بين الخوف والتعصب، وذلك بتفادي أي جهود حكومية لوضع أي صورة من صور التبرير الإلهي لممارسة السلطة في صورة القانون.

كذلك كانوا على وعي كامل بالحد الدقيق الذي يمكن النفاذ منه بين الحماسة الدينية وجداول الأعمال السياسية الساعية إلى السلطة. وكتب جيمس ماديسون: «قد تنحدر الطائفة الدينية وتصبح حزبًا سياسيًا»، لكن الأمة الأمريكية الجديدة مع ذلك ستكون محصنة ضد الائتلاف غير المحكوم بين الحماسة الدينية والسلطة السياسية، ما

دام الدستور قد حظر على الحكومة الفيدرالية أن تجعل لعقيدة بعينها سيادة على غيرها.

كان هذا المبدأ قد استقر تمامًا، لدرجة أن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة وافق بالإجماع، عام 1797 على معاهدة وقع عليها الرئيس جون آدمز، تتضمن الإعلان الآتي: «لم تعد الولايات المتحدة دولة مسيحية بعد الآن، كما أنها ليست يهودية ولا إسلامية».

وفي غياب ديانة قومية، فإن ضمان حرية الأفراد في اعتقادهم ما يشاؤون سيؤدي حتمًا إلى نشوء حشد كبير من المعتقدات المختلفة. وقد أدرك المؤسسون أن طريقة حماية المؤمنين -وأنا واحد منهم- والدفاع عنهم هي منع هيمنة عقيدة واحدة على غيرها من العقائد.

من هنا -والكلام لماديسون- حتى إذا تحولت طائفة دينية متحمسة إلى حزب سياسي في منطقة ما في الدولة، فإن «تنوع الطوائف المنتشرة في أرجائها يجب أن يؤمّن المجالس الوطنية ضد أي خطر من هذا المصدر». بعبارة أخرى: «سيضمن الفصل بين هذه الطوائف، أن جهودهم الخاصة لممارسة السلطة سيعطل بعضها بعضًا».

اعتمد مؤسسونا مرة بعد أخرى على قانون نيوتن -الخاص بالموازنات والوزن المكافئ- لحماية الجمهورية من الائتلاف التعسفي بين الدين والسلطة السياسية. وكانوا يثقون في آليات التوازن؛ لأنهم كانوا يعرفون أن البشر يسعون دومًا إلى السلطة. لذلك كان السبيل الوحيد لإنشاء منتدى للعقل هو توزيع السلطة على مصادر منفصلة؛ ليدفع بعضها بعضًا باستمرار، في نظام ذاتي التوازن. وقد اتبعوا مبدأ

موجهًا واحدًا قبل غيره من المبادئ في جهودهم لإيجاد توازن يسمح للخطاب العقلاني بالحفاظ على توازنه، هذا المبدأ هو: منع تركيز قدر كبير من السلطة في يد شخص واحد أو جماعة صغيرة.

قبل أكثر من ستين عامًا، وأثناء الحرب العالمية الثانية، كتب القاضي روبرت جاكسون: «لو أن هناك نجمة كبيرة في مجموعة نجومنا الدستورية، فهي أنه لا يمكن لأي موظف -كبيرًا كان أو صغيرًا- أن يحدد ما سيصير هو القاعدة في السياسة أو القومية أو العقيدة، أو أي صورة من صور الرأي». ويصدق كلامه هذا أيضًا هذه الأيام.

لذلك فإن أي جهد يقوم به أي موظف حكومي في أمريكة لادعاء أي حق إلهي، يعدّ تجديفًا. فالحكومة، في النظام الأمريكي، لا تملك أي حقوق إلهية على الإطلاق؛ بل تأتي سلطتها الأخلاقية من نزاهة عملياتها التشاورية ومشاركتنا في تلك العمليات، فاستقاؤها لسلطتها الشرعية من إجماع المحكومين لا بد أن يجري وفقًا لحكم القانون، وكما كتب جون آدمز من قبل في ماساتشوستس إننا «حكومة قوانين ولسنا حكومة أشخاص».

من هنا، لم يكن الفصل بين الدين والدولة قائمًا على رؤية المؤسسين للخوف والإيمان والعقل فحسب، وإنما أيضًا على وعيهم الجديد بطبيعة السلطة؛ فقد أدركوا أن المرء قد يثمل من عشق السلطة؛ يثمل لدرجة تطغى على عقله. وفعلاً، كان عدم الثقة في تركيز السلطة هو ما أدى بهم، ليس إلى فصل الديانات المنظمة عن ممارسة السلطة الحكومية فحسب؛ بل وأيضًا لتقسيم سلطات الحكومة الوطنية إلى ثلاث هيئات

متساوية في الدرجة، جعلت كلاً منها جزءًا لا يتجزأ من شبكة معقدة من المساءلة والمحاسبة، التي صُمِّمَت لحظر تجميع قدر ضخم من السلطة في هيئة واحدة منها.

كان لا بد من المداولة المتروية بشأن القوانين، وأن يتم وضعها في إطار هيئة تشريعية تكون هي نفسها معزولة عن خطر امتلاك السلطة المركزة، مع تقسيمها داخليًا إلى مجلسين متساويين في الدرجة، يمنح كل منهما مجموعة مختلفة من الرؤى والحوافز – مع تدابير خاصة مصممة لحماية الآراء التي تتمسك بها الأقلية بحماس من طغيان الأغلبية.

وكان يقوم بتنفيذ هذه القوانين هيئة تنفيذية، يقيد الدستور سلطتها ويحددها. من هنا، كان هناك حماية أكبر من الاستخدام التعسفي للسلطة الحكومية، إذ كان كل قانون يخضع أيضًا لمراجعة المحكمة العليا، التي كان أعضاؤها –بعد تعيينهم وتثبيتهم– يستمرون في الخدمة مدى الحياة، وكانت مهمتهم التأكد من أن المبادئ التي يتضمنها الدستور لا ينتهكها أي قانون في الصياغة أو في التنفيذ.

لكن هذه الآلية المنتظمة المعقدة للحكومة الأمريكية، كانت تعتمد دائمًا على «الروح في الآلة»، والروح التي تحرك آلة الدستور ليست روحًا مقدسة؛ إنها نحن، نحن جميعًا، المعبّر عنا «بجماعة المواطنين الواعية»، وربما وهبنا خالقنا حقوقًا فردية، لكننا نعمل للحفاظ على تلك الحقوق، ونحكم بلادنا بأدوات العقل.

كان الجهاز المناعي للديمقراطية الأمريكية يعمل بكفاية أعلى، حينما تتوافر لمواطني الدولة فرصة أكبر لدراسة «كل حقيقة وكل رأي»

أمام محكمة العقل. وحتى بالرغم من أنه لم تأت مدة قط كان النظام فيها يعمل بكفاية تامة، فإننا أحرزنا نجاحًا أكبر كوننا دولة، عندما كان هناك قدر أكبر من المناقشة الحرة للخيارات المتاحة أمامنا. لكن رغبتنا المتواصلة، وقدرتنا بوصفنا مواطنين على القيام بذلك الدور الجوهري أمر محل شك حاليًا. فإن براعتنا في التحليل المنطقي لم تعد كسابق عهدها؛ فالحقيقة أن القراءة والكتابة لم يعد لهما الدور المهم في كيفية تفاعلنا مع العالم كما كان الحال في السابق.

إن قدرتنا على إدارة آلة الحكم الذاتي المعقدة كانت تعتمد دومًا -لدرجة لم تقدّر كما ينبغي- على كفاية الكلمة المطبوعة وشيوع الألفة بها. فالدستور، وكل تفسيرات مؤسسينا لأهدافهم، والقوانين التي أصدرها الكونجرس كافة، وكل قرارات المحكمة العليا طوال 218 عامًا مضت، كانت كلمات مطبوعة. ولو أننا بوصفنا مواطنين لم نكن على قدر كافٍ من التدريب على استخدام الكلمات، ولا على دراية دقيقة بها كونها موجهات لفهم سلطتنا نحن المواطنين، ستتقلص قدرتنا على «تثبيت العقل فوق عرشه بإحكام».

ولقد أثرى الفهم الجديد لكيفية عمل جهازنا المناعي الحيوي، الصورة المجازية الخاصة بأن «جهازنا المناعي» يحمي نظامنا الديمقراطي؛ فبين المخ والجهاز المناعي شيء مهم مشترك، فكل منهما لا يكون مكتمل النمو عند الميلاد، وكل منهما يستمر في النمو بسرعة أثناء مرحلة المهد. وللبشر أطول مرحلة طفولة ممتدة من بين جميع المخلوقات في الطبيعة، وهذه السمة التي يختص بها الجنس البشري -

وتسمى النيونية* neoteny، تحمل تضمينات قوية عن ميلنا لاستيعاب قدر هائل من الثقافة والعادات والمعتقدات في «جهاز إدارة» مخاخنا. ويتم نقل القوالب النفسية وقوالب العلاقات -بما فيها الاختلال الوظيفي- وكل أساليب العادات والسلوكيات الأخرى من جيل لآخر.

ويقوم الجهاز المناعي بتقويم نفسه أثناء مرحلتي المهد والطفولة، حيث ينتج أجسامًا مضادة، استجابة لأي خطر على الصحة. وعندما تنتهي الحاجة إلى الأجسام المضادة، يقوم الجهاز المناعي بتخزين الشفرات الجينية اللازمة لإعادة إنتاجها، حتى تكون في المتناول عند ضرورة توافر إنتاج هذه الأجسام المضادة بكميات كبيرة؛ لمجابهة أخطار لاحقة. (وبالطريقة نفسها، تظل الذكريات المؤلمة في المتناول القريب، محفوظة في مركز الخوف في المخ).

لقد اكتشف العلماء -منذ عهد قريب- أن ما يمارس في وقتنا الحالي من علاج الأطفال بسرعة بجرعات ضخمة من المضادات الحيوية فور ظهور أولى علامات المرض، له أثر جانبي مقلق: إذ إنه يُجرّد الجهاز المناعي من قدرته على «تعلم» كيفية الاستجابة السريعة المناسبة لكل مرض. ونتيجة لذلك، يمكن أن تصبح «الحركة المنتظمة»* الطبيعية في الجهاز المناعي السليم، مطلقة العنان ومتذبذبة وغير دقيقة في استجاباتها للتهديدات، ويمكن أن يرتبك فيعطي استجابة غير مناسبة

* استمرار، أو استبقاء، صفات أو خصائص أو عادات من مرحلة عمرية سابقة. (المترجمة)

* يستعير المؤلف هنا التعبير العسكري close order drill؛ أي تدريب السير المنتظم المعتدل، الذي تستخدم عند تدريب الجنود. (المترجمة)

للأمراض غير الخطرة وكأنها أمراض فتاكة. ويمكن أن يعزى تكرار حدوث أزمات الربو وغيرها من اضطرابات الجهاز المناعي إلى هذا الضعف في الجهاز المناعي، أكثر مما يعزى إلى تفشي الأمراض الجديدة في البيئة.

وربما كانت إساءة استخدام آليات المرونة في الديمقراطية - الانهيار الحاد في إجادة القراءة والكتابة، وإمطار كل نوع جديد من الخطر بوابل من الإعلانات التلفازية، والعلاجات البسيطة المتنكرة في صورة حلول للخطر المشار إليه- قد سببت اضطرابًا في الجهاز المناعي للديمقراطية الأمريكية، منع جماعة المواطنين من الاستجابة بطريقة مناسبة ودقيقة وفعالة للتهديدات الخطرة التي تتعرض لها سلامة ديمقراطيتنا؛ لذلك فإننا على نحو مفاجئ نبالغ في رد الفعل على الأخطار الوهمية، ونفرّط في الرد على الأخطار الحقيقية.

من المثير للدهشة، أن افتضاح مسألة معاملة حكومتنا الأسرى السجناء معاملة وحشية، وتعذيبهم بصورة روتينية -وهي مستمرة في ممارسة تلك الأفعال بوصفها سياسة رسمية- لم يثر إلا قدرًا ضئيلاً من الاحتجاجات، برغم أن تلك الأفعال تهدد قيم أمريكة وسلطتها الأخلاقية في العالم. وبالمثل، كان افتضاح أمر تنصت الهيئة التنفيذية على مواطنين أمريكيين بصورة جماعية، دون اعتبار للشروط الدستورية التي تقتضي الحصول على إذن قضائي -وأنها لا تزال تقوم بذلك- لم يسبب إلا خلافًا لدرجة أن الكونجرس تبني -فعلاً- تشريعًا يقر ممارسة ذلك الفعل. مع أن هذا الفعل كان يهدد مصداقية وثيقة حقوق الإنسان، التي هي جوهر هبة أمريكة للتاريخ الإنساني.

وفي الوقت ذاته، سيق غالبية الأمريكيين للإقرار التام، والموافقة الكاملة على غزو دولة لم تهاجمنا، ولم تكن تمثل لنا أي تهديد. وتم التعبير عن معارضة ضئيلة لنقل جنود الولايات المتحدة، ووسائل القتال الأخرى من المطاردة الساخنة للإرهابيين، الذين «قاموا» بالفعل بمهاجمتنا والذين «يمثلون» بالفعل تهديدًا مستمرًا لنا.

فكيف تحولنا إلى هذه الدرجة من الارتباك في التمييز بين التهديدات الحقيقية والوهمية؟ وهل ما نقوم به حاليًا هو نوع من الاستجابات الجامحة المتذبذبة للأخطار التي تواجه الجمهورية، التي تجعلنا أقل قدرة على الحفاظ على الإدارة السليمة للحكومة الدستورية الأمريكية؟ وحتى لو لم توافق على آرائي بشأن الخيارات التي حددتها الإدارة، ألم يكن من الأفضل أن نجري نقاشًا مفتوحًا ووافيًا بشأنها؟

سعى الرئيس بوش لإخفاء سياسته، لحرب غير معللة، تحت عباءة الإيمان الديني، بتصوير غزو العراق على أنه المواجهة الأساسية في صراع طويل بين الخير والشر. كانت أمريكة -دون شك- في حالة ذهول متصلة من حجم الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر عام 2001 وضراوتها. كما أن الخوف من هجمات أخرى ضاعف ما شعرنا به من حنق شديد تجاه من قتلوا مواطنينا، حيث جعل الخوف بلادنا ترغب -على غير عادتها- في اتباع قيادة رئيسنا، وترد الضربة لأهداف اختارها بنفسه.

كان في البداية حكيمًا في إرسال جنود إلى أفغانستان لضرب الإرهابيين وتدمير قواعدهم. لكن بعد ذلك مباشرة بدأ بوش في توجيه

رغبة الأمة وجهة جديدة للثأر بعيدًا عن أسامة بن لادن وفي اتجاه صدام حسين؛ فقدّم للأمريكيين طريقة لاختصار تعقيدات السياسة الخارجية وذلك بتصنيف كل دول العالم إلى فئتين اثنتين: «إما معنا أو ضدنا»، ووصف العراق بأنها جزء من «محور الشر»، وقدم دليلاً زائفًا على أن صدام حسين يسعى لتصنيع قنابل نووية. ومن دواعي السخرية أن العنصرين الآخرين في ذلك «المحور» -إيران وكورية الشمالية- كانتا تسعيان بالفعل لإنشاء برامج أسلحة نووية في السنوات السابقة.

إذاً، بعدما بدأ بوش دق طبول الحرب على العراق، أعلن بالفعل أن عدوه المختار هو الشر نفسه. ففي اليوم اللاحق لأحداث 9/11 أعلن بوش أن «هذا سيكون صراعًا محمومًا بين الخير والشر، لكن الخير سينتصر». وبعد يومين، كنت أجلس بين الجمهور في الكاتدرائية الوطنية، عندما صرح بوش بأن «مسؤوليته تجاه التاريخ» هي «تخليص العالم من الشر». وكنت أرى فعلاً أن معظم كلام الرئيس في ذلك اليوم كان رائعًا، وقد أخبرته بذلك. لكنني أتذكر ذهولي من المبالغة الشديدة والتفاخر في ادعائه الغريب المقلق بأن بإمكانه... وأنه سوف «يخلص العالم من الشر».

حقًا؟

في الأسبوع الثاني -في خطابه أمام جلسة مشتركة للكونجرس- قال بوش إن الرب قضى بنتيجة الصراع الذي نخوضه؛ لأن «الحرية والخوف، والعدالة والقسوة، في حالة حرب دائمة، ونحن نعلم أن الرب لا يقف بينهما على الحياد».

وكما لَحظَ الآخرون، لم يكن رأي بوش في سياساته في سياق الصراع الروحاني المحتوم بين الخير والشر يمثل حقًا العقيدة المسيحية؛ بل إنه في الحقيقة يشبه بدعة مسيحية قديمة يطلق عليها المذهب المانوي Manichaeism* -وقد رفضتها المسيحية قبل أكثر من ألف عام- وكانت تذهب إلى تقسيم كل ما في الواقع إلى فئتين بسيطتين خير مطلق وشر مطلق.

تلقى البساطة دومًا قبولاً أكثر من التعقيد، ويمنح الإيمان شعورًا بالراحة أكثر من الشك. وثمة قيمة أسمى لكل من الإيمان الديني والتفسير غير المعقد للعالم عند الخوف الشديد. إضافة إلى ذلك، ففي أوقات الشك الشديد والقلق العام، فإن أي زعيم، ينسب السياسات البسيطة إلى ادعاء الهدي الإلهي -على الأرجح- لن يواجه أسئلة صعبة عن الأخطاء المنطقية الفاضحة في مناقشاته.

هناك عدد كبير من أعضاء كلا الحزبين السياسيين يقلقهم وجود شيء مزعج جداً في علاقة الرئيس بوش بالعقل، وفي ازدرائه للحقائق، وفي افتقاره إلى حب الاستطلاع فيما يتعلق بأي معلومات جديدة، يمكن أن ينشأ عنها فهم أعمق للمشكلات والسياسات التي يفترض فيه أن يصارعها نيابة عن البلاد.

مع ذلك، يفسر بعض من يشاهدون بوش ويسمعونه في التلفاز لا مبالاته وما يبدو عليه من حصانة ضد الشك، بأنها دليل على قوة إيمانه بقناعاته، برغم أن عدم مرونته تلك -هذا الرفض المتعنت حتى لقبول الآراء المغايرة أو الأدلة المعارضة له- هو ما يمثل أشد الخطر على بلادنا.

* مذهب يدعو إلى الإيمان بعقيدة ثنوية قوامها الصراع بين النور والظلام. (المترجمة)

وللسبب نفسه يُخْطَأ دومًا في تفسير بساطة كثير من تصريحات بوش الرسمية، كونها دليلاً على أنه قد سبر غور قضية معقدة، في حين أن العكس تمامًا هو الصحيح: فهذه التصريحات دومًا علامة على رفضه حتى «التفكير» في أي أمر معقد. وهذا أمر مزعج خاصة في عالم تواجه أمريكة فيه تحديات، غالبًا ما تكون معقدة جداً، وتتطلب تحليلاً قويًا منضبطًا بالغ الدقة.

مع ذلك، لا أذكر صحيفة واحدة، ولا معلقًا واحدًا ولا زعيمًا سياسيًا ناقش زعم الرئيس بأن هدف دولتنا، ينبغي أن يكون «تخليص العالم من الشر». إضافة إلى ندرة ما سمعته من مناقشات بشأن المنطق المنافي للعقل الذي جمع به الرئيس ونائبه بين أسامة بن لادن وصدام حسين. وقد بدا الأمر كأن الدولة قررت إرجاء المشقة الطبيعية للتحليل المنطقي مؤقتًا، أثناء خوضنا الحرب على اسم (الإرهاب)، ودولة (العراق) ليس لها أدنى علاقة بالهجمات التي نسعى للثأر لها.

بعد استحضار لغة الدين ورموزه لتجاهل العقل، وإقناع البلاد بخوض الحرب، وجد بوش ضرورة ملحة لازدراء الحقائق المزعجة التي بدأت تظهر على السطح في المناقشات العامة، والتشكيك فيها. وكان الأمر -أحيانًا- يبدو كأنه يشن حربًا على العقل نفسه، في محاولته لإنكار حقائق واضحة كانت تتعارض تمامًا مع الانطباعات الزائفة، التي أعطيت للناس قبل اتخاذ قرار الغزو. وبدا أنه وفريقه يتعاملون مع أي موضوع يخص الحقائق، وكأنهم محاربون يقاتلون حتى النهاية.

كان هؤلاء الذين بحثوا في الافتراضات الخاطئة التي سوغت للحرب، يتعرضون للهجوم بوصفهم غير وطنيين. أما من أشاروا إلى الأدلة الزائفة والتناقضات الصارخة فقد اتُّهموا بدعم الإرهاب. وقال أحد حلفاء بوش في الكونجرس، وهو جون بوينر؛ وكان آنذاك زعيم الأغلبية في مجلس النواب: «إذا أردتم أن ينتصر الإرهابيون في العراق، فصوتوا للديمقراطيين».

وقد اتُبع هذا النموذج نفسه لإسكات الآراء المعارضة «داخل الهيئة التنفيذية»، ولمراقبة المعلومات التي ربما لا تتفق مع أهدافها الأيديولوجية المحددة، ولفرض الامتثال على كل موظفي الهيئة التنفيذية.

أما من كانوا يدقون جرس الإنذار، من داخل الإدارة الأمريكية، للتنبيه إلى العلامات المزعجة المتزايدة، المتعلقة بسير بلادنا بثقة عمياء نحو مستنقع إستراتيجي، فقد تم تخويفهم وتهديدهم ومراقبتهم. وعلى سبيل المثال، قامت الإدارة بقطع الطريق على الجنرال المتميز إريك شاينسكي، الذي كان رئيسًا لأركان جيش الولايات المتحدة؛ وذلك بإعلانها اسم خليفته قبل أربعة عشر شهرًا من تقاعده، وشهد الجنرال جون باتيست في العام الماضي، بأنه كان هناك تهديد بالفصل من العمل لأي شخص في البنتاجون يسأل عن تخطيط ما بعد الحرب.

ومن المثير للدهشة، أن ممثلي الحزبين في «مجموعة دراسة العراق» شعروا بضرورة أن يضم تقريرهم في العام الماضي، توصية بأن يستعيد البيت الأبيض مبدأ الصراحة في إبداء الرأي، فيما يتصل بالعلاقة بين الزعماء المدنيين والعسكريين، والسماح لكل جنرال وأدميرال بقول

الحقيقة، وتقديم توصيات أمينة بلا خوف من عقوبة. ولقد استخدمت عبارة «مثير للدهشة» لأنني أذكر حين كان المواطنون الأمريكيون -عند أداء دورهم بوصفهم ناخبين- يتعاملون مع مثل هذا التعسف بقسوة شديدة، ولا سيما في زمن الحرب، حتى إنه لم يكن لأحد أن يتصور أن هيئة «خبراء» من ممثلي الأحزاب يمكن أن تحتاج إلى أن تنصح الرئيس بالسماح لجنرالاته بقول الحقيقة.

وقد أدرك مشرعو الدستور ما قد يتعرض له الحوار العقلاني من تهديد، باستخدام الترهيب وسيلة لإسكات من يقول الحقيقة. فكما صاغها ألكسندر هاميلتون في ورقة الدستور رقم (73)*: «التحكم في مصادر إعاشة الإنسان تحكم في إرادته». وثمة مثال آخر على هذه الظاهرة، قبل بدء حرب العراق، وجد محللو سي آي إيه (وكالة الاستخبارات الأمريكية) -الذين عارضوا بشدة تأكيد البيت الأبيض على وجود صلة بين أسامة بن لادن وصدام حسين- أنفسهم يتعرضون لضغوط في العمل وصاروا يخشون فقدان ترقياتهم وعلاواتهم. ومن المؤسف، أن وكالة الاستخبارات أخفقت في تصحيح الرأي القائل بوجود صلة بين تنظيم القاعدة وحكومة العراق، الذي ثبت كذبه بصورة واضحة جلية.

* مجموعة من الأوراق عن الدستور الجديد المقترح للولايات المتحدة، ظهر في الأصل في صحف نيويورك بين عامي 1788-1787. واشترك في كتابتها هاميلتون وماديسون وجون جاي، وكانت تحمل أرقامًا مسلسلة، ثم طبعت لاحقًا في كتاب. وهي تعد تحليلاً شاملاً للوسائل التي يمكن بها إدراك مُثل العدالة والرخاء العام وحقوق الفرد. (المترجمة)

ذلك يشبه ما حدث في ستينيات القرن العشرين لموظفي إف بي آي (مكتب التحقيقات الفيدرالية)، الذين اعترضوا على رأي إدجار هوفر* بوجود صلة وثيقة بين الدكتور مارتن لوثر كينج والشيوعيين. وقد ذكر رئيس إدارة الاستخبارات الداخلية في إف بي آي أنه وزملاءه تعرضوا لضغوط، وصاروا معزولين داخل مكان العمل؛ نتيجة سعيهم إلى قول الحقيقة في مسألة براءة لوثر كينج: «كان من الواضح أن علينا تغيير أسلوبنا، وإلا سيُلْقى بنا جميعًا إلى الشارع... فناقشت مع زملائي كيفية الخروج من هذا المأزق؛ إذ كان الوقوع في مشكلة مع السيد هوفر أمرًا خطرًا. وكان هؤلاء الرجال متعاقدين على شراء منازل بطريقة الرهن العقاري، وعليهم صكوك الرهن، ولديهم أطفال في المدارس. وكانوا يعيشون في رعب من النقل من العمل، وفقدان ما أنفقوه على شراء منازلهم. لذلك أرادوا إعداد مذكرة أخرى، تخرجنا من هذه المشكلة التي وقعنا فيها». وفي الحال لم يعد هناك أي خلاف في الرأي داخل مكتب التحقيقات الفيدرالية، وصار الاتهام الباطل رأيًا مجهول الهوية.

إن فكرة الحكم الذاتي تقوم في الأساس على النقاش الشريف المفتوح، بوصفه المنهج الأفضل لتحري الحقيقة - والاحترام المتبادل لحكم العقل، بوصفه الأسلوب الأمثل لإقرار الحقيقة. وقد اعتادت إدارة بوش عدم احترام هذه العملية الأساسية برمتها، وتدّعي بأن هناك هديًا إلهيًا لها، وتشعر بأنها تعرف الحقيقة فعلاً، وليس لديها أي فضول، لمعرفة أي شيء عن الحقائق التي قد تتناقض مع ما لديها.

* إدجار هوفر (1895-1972) متخصص في علم الإجرام ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي (1924 - 1972). (المترجمة)

على سبيل المثال، وصف بوش الحرب على العراق بأنها «حملة صليبية» دونما اعتبار لحقيقة واضحة، هي أن التضمينات الطائفية لهذا الوصف قد تجعل مهمة جنودنا أشد صعوبة في بلد إسلامي، قام مرارًا بمقاومة الغزاة الصليبيين المسيحيين في العصور الوسطى.

ذهب وليم جي. بويكين -وهو أحد الجنرالات المسؤولين عن السياسة الحربية- في جولة خطابية للجماعات الإنجيلية المحافظة، في أوقات فراغه ليعلن -من فوق منبر الوعظ وبملابسه الرسمية- أن بلادنا تخوض حربًا مقدسة بوصفها «دولة مسيحية تحارب الشيطان». وربما كان بويكين يشعر بالأمان في استخدام لغة الحملات الصليبية -برغم أن الولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت تستميت في البحث عن حلفاء مسلمين- لأن القائد الأعلى للقوات المسلحة، استخدم تعبيرات ورموزًا دينية مرارًا وتكرارًا عند عرض سياسته، ولم يكن بوش السياسي الأصولي الوحيد الذي يتبع هذا الأسلوب. فمنذ عهد قريب، في أعياد الميلاد عام 2006، قدم النائب روبن هايس (نائب كارولينة الشمالية في الكونجرس) اقتراحًا بأن الحل الدائم الوحيد للحرب الأهلية الطائفية متعددة الأطراف في العراق، هو «نشر رسالة يسوع المسيح... فكل شيء يعتمد على عِلْم الجميع بميلاد المخلِّص». حسنًا، أيها النائب، أنا أعدّ يسوع مخلِّصي أيضًا؛ لكن العراق دولة إسلامية.

لم ينقل الجنرال بويكين من وظيفته قط. وهو بالمناسبة، الجنرال بويكين نفسه الذي شارك في تنظيم إساءة معاملة السجناء في العراق. وبمعرفة أصول سياسة إقرار التعذيب الجديدة، ولا عجب أن الإساءة لم تكن موجهة لأجساد السجناء فحسب، وإنما إلى معتقداتهم الدينية

أيضًا. فقد شهد عدد كبير من السجناء أن الحراس أجبروهم، تحت تأثير التعذيب، على سب دينهم، وعلى أكل لحم الخنزير، وشرب الخمر في انتهاك سافر لمبادئ عقيدتهم. وقد ذكر أحدهم لمخبر صحفي أنهم أمروه في البداية بلعن الإسلام، وبعدما كُسرت ساقه، وبدأ أحد معذبيه بضربه عليها و«أمرني أن أشكر يسوع على أنني لا أزال حيًا».

هذه أمثلة مرعبة جزئيًا، لأنها تتعارض تمامًا مع ما أسست عليه أمريكة؛ فإن ما يميز الولايات المتحدة في تاريخ الدول، هو التزامنا بحكم القانون، وإخلاصنا للديمقراطية ولحقوق الأفراد؛ ولأن المؤسسين كانوا تلاميذ متبصرين بالطبيعة الإنسانية، فلقد عرفوا بوجود الخير والشر في كل إنسان. وكانوا يخشون إساءة استخدام السلطة تحديدًا؛ لأنهم أدركوا أن كلاً منا يعيش كل يوم مع منظومة داخلية للمساءلة والمحاسبة، ولا يمكننا أن نترك الأفراد لأخلاقهم، ولو أتيح لهم الحصول على درجة مبالغ فيها من السلطة على مواطنيهم.

فلنتأمل توازن الدوافع الداخلية التي وصفها أحد الجنود المتهمين بإساءة معاملة السجناء في سجن «أبو غريب»؛ إذ تمت مواجهة تشارلز إيه. جرانر جيه. آر. بزميله الرقيب جوزيف إم. داربي الذي صار أول من نبه لهذه المخالفات، وعندما طلب داربي من جرانر تفسيرًا للأعمال المسجلة في الصور الفوتوغرافية التي اكتشفها داربي على أسطوانة الصور، أجاب جرانر: «يقول المسيحي بداخلي أن هذا خطأ، لكن ضابط إصلاحيات الأحداث يقول: (أحب أن أجعل الرجل البالغ يتبول على نفسه)».

إن ما حدث في ذلك السجن -وقد انكشف الآن- لم يكن نتيجة تصرفات غير مسؤولة قام بها «بعض الفاسدين»؛ بل كان نتيجة طبيعية لسياسة إدارة بوش التي انتهكت قيود القانون ومعاهدة جينيف، وشنت الحرب على نظام المساءلة والمحاسبة في أمريكة، وتملصت من المسؤولية وتبعات ما أمرت به من أفعال.

وقد نتجت إساءة معاملة السجناء في سجن «أبو غريب» مباشرة عن ليّ ذراع الحقيقة، التي اتصفت بها مسيرة الإدارة إلى الحرب، وإساءة استخدام الثقة التي وضعها الشعب الأمريكي في الرئيس بوش، في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

عندما تحدد بدقة وجه الخطأ في سياسة بوش في العراق، تجد الأمر بسيطًا؛ فقد استخدم بوش سياسات الثقة العمياء، ولفق تركيبة من الثأر في غير محله والعقيدة المضللَّة للسيطرة على الحوار القومي، وتجاهل العقل، وأسكت المعارضين، وأرهب كل من يشكك في منطقه من داخل الإدارة وخارجها.

لقد تبنى في العراق رؤية تمليها الأيديولوجية، وتناقض الحقيقة لدرجة مأساوية. ويرجع السبب في كل ما حدث من أخطاء إلى أنها كانت -بصورة أو بأخرى- نتيجة للصدام المثير بين مجموعة المفاهيم الخاطئة التي استُهلكت بصورة غبية قبل الحرب، والحقيقة الكاملة شديدة الإيلام التي واجهها جنودنا، ومقاولونا، ودبلوماسيونا، ودافعو الضرائب منذ أن بدأت الحرب.

عندما بدأت تلك الحقيقة المؤلمة تحل محل الوهم في أذهان الناس، بذل الرئيس جهدًا شاقًا مضاعفًا لإسكات رسل الحقيقة، وإنشاء نسخته الخاصة منها. وإن ما يبدو عليه من احتقار لسلطة العقل، ونجاحه السابق في إقناع الناس بالإيمان برؤيته للعالم التي توجهها العقيدة، قد خدعاه إلى درجة واضحة بوهم تفاخري بالغ الخطورة، فالحقيقة نفسها قد صارت سلعة يمكن تصنيعها وبيعها، باستخدام الدعاية البارعة ومهارات العلاقات العامة.

فهل كان هو نفسه يصدِّق ما قاله للبلاد؟ من الصعب معرفة ذلك. فحسبما قال الأديب والصحفي البريطاني جورج أورويل: «إننا جميعًا لدينا القدرة على تصديق أمور نعلم أنها كاذبة، ثم عندما يثبت خطؤنا في النهاية، نقوم بوقاحة بليّ الحقائق لكي نبين أننا كنا على حق. وعلى المستوى الفكري يمكن تنفيذ هذه العملية لمدة غير محدودة: فالشيء الوحيد الذي يكشفها هو مواجهة الاعتقاد الخاطئ -عاجلاً أو آجلاً- الحقيقة الراسخة، ويحدث هذا عادة في ساحة المعركة».

ثمة مواجهات أخرى بين حقائق الرئيس بوش «المختلقة» والواقع الفعلي في أمريكة؛ فإن رفض الرئيس وتحريفه لأفضل دليل متاح على تغير المناخ، يعكس أسلوب عمله في طمس وإساءة عرض أفضل دليل متاح عما يمثله العراق من تهديد. كذلك فإن سياسته المالية -التي حولت خمسة تريليون دولار فائضًا في الميزانية إلى أربعة تريليون دولار عجزًا فيها- كانت في حد ذاتها مواجهة بين الوهم والحقيقة، بقدر ما كانت حرب العراق. ومرة أخرى، كان ذلك نتيجة للرفض التام لأفضل

دليل متاح على ما يواجه اقتصاد أمريكة من تهديد، بسبب ضرائبه وما يقترحه من أوجه إنفاق.

يخطئ بعضهم في ذم الرئيس، كونه لا يملك ذكاءً كافيًا ليكون لديه فضول طبيعي للتمييز بين الواقع والخرافة. ويبدو بعضهم مقتنعًا بأن خبرة تحوله الديني الشخصي كانت من العمق، بحيث إنه اعتمد على الإيمان الديني بدلاً من التحليل المنطقي.

لكنني أرفض هذين التصورين (الساخرين).

فأنا أعرف أن الرئيس بوش وافر الذكاء، ولا أشك في أن اعتقاده الديني حقيقي، وأنه دافع مهم لأمور عديدة يقوم بها في الحياة، تمامًا كالإيمان بالنسبة إليّ وإلى معظم الناس. لكنني مقتنع بأن معظم انحرافات الرئيس المتكررة عن التحليل القائم على الواقع، لها صلة وثيقة بعقيدتنا السياسية والاقتصادية اليمينية المحافظة، أكثر من صلتها بالكتاب المقدس. ولقد أشرت إلى تحذير جيمس ماديسون - الذي مر عليه ما يزيد عن قرنين من الزمان- من أن «الطائفة الدينية قد تتحدر فتصير حزبًا سياسيًا». ولدينا حاليًا، مع اليمين المحافظ، حزب سياسي متنكر في صورة طائفة دينية «يرأسها» رئيس الولايات المتحدة. والمفارقة الواضحة في الأمر أن بوش يستخدم الثقة الدينية العمياء لإخفاء فلسفة سياسية متطرفة بالفعل، تزدري العدالة الاجتماعية وهي أبعد ما تكون عن التقوى والورع، وذلك حسب معايير أي تراث ديني محترم أعرفه.

إن حقيقة هذا النوع تحديدًا من السياسات القائمة على الإيمان، هي أن الرئيس بوش قد سطا على لغة الجسد والرمزية الخاصة بالدين، واستخدمها لإخفاء معظم الجهود المتطرفة في التاريخ الأمريكي، كي يأخذ ما يخص الشعب الأمريكي، ويمنح أكبر قدر منه لمن يملكون الثروة والامتيازات بالفعل، فينظر أولئك الأفراد أصحاب الثروة والامتيازات إلى جدول أعماله ويقولون: «هذا حقنا»، كما قال ديك تشيني، نائب الرئيس، لبول أونيل، وزير الخزانة السابق، بخصوص مستقطعات الضرائب الهائلة التي كان كلاهما يعرف أنها ستسبب عجزًا شديدًا في الميزانية.

لا شك أن عقيدة الرئيس الرجعية وليس إيمانه الديني، هي مصدر جموده المزعج. فمهما كانت آراؤه الدينية، فإن لدى الرئيس بوش يقينًا مطلقًا بصلاحية (عقيدته) اليمينية الصارمة، لدرجة أنه لا يشعر بالرغبة نفسها التي يشعر بها معظمنا في جمع الحقائق المتصلة بالمسائل الراهنة. ونتيجة لذلك، يتجاهل تحذيرات خبرائه، ويحظر معارضته، ويرفض غالبًا إعادة النظر في افتراضاته التي تتعارض مع أفضل دليل متاح. وهو، في الحقيقة منفصل عن الواقع، وعدم اكتراثه هذا يعرّض سلامة الشعب الأمريكي وأمنه للخطر.

لقد أبدت إدارة بوش احتقارها لأسس عملية اتخاذ القرار المنطقي، التي تعرّف أنها الاهتمام الصادق بتحري وقائع صحيحة، ثم السماح لهذه الوقائع بأن تؤدي إلى قرارات، لكن السمة المميزة لهذه الإدارة هي جهدها المنظم في ليّ ذراع الحقيقة لتكون في خدمة (أيديولوجية) استبدادية، تراها الإدارة أهم من مبادئ الاستقامة الأساسية.

قبل أكثر من ثلاثمئة عام، كتب جون لوك، أحد مخططي عصر التنوير الإنجليزي، وصاحب الأثر الواضح في صياغة فلسفة مؤسسينا، يقول: «إن كل طائفة تستغل العقل ما دام العقل يخدمها، فإن خذلها تصرخ: (المسألة مسألة إيمان وهو يتجاوز العقل)». ومن ثم، إنه لأمر بالغ الأهمية أن تكون دقيقًا في وصف أي من المنظومات العقائدية وتحديدًا التي يقبلها بوش بلا نقد، ويعزلها عن أي تحدٍ منطقي؛ بل عن أي جدال أيضاً.

إن السيطرة الحالية، المثيرة للدهشة، على السياسات الأمريكية من الساسة اليمينيين بمعتقداتهم الجوهرية، التي هي على خلاف واسع ودائم مع آراء أغلبية الأمريكيين، هي نتاج بناء دقيق لائتلاف جماعات المصالح، التي لا يجمع بينها سوى سمات قليلة إلى جانب اشتهاء السلطة، التي يمكن تخصيصها لإنجاز أهدافٍ محدودة. ويضم ائتلاف الأنصار هذا كلاً من المتطرفين الدينيين اليمنيين، وأصحاب المصالح الاقتصادية الخاصة الجشعة، على نحو غير مسبوق، وتسعى كلا الجماعتين إلى المزيد من السلطة لأغراض خاصة بكل منهما على حدة. وقد اتفقتا على أن تدعم كل منهما أهداف الأخرى حتى مع عدم اتفاقها عقائدياً معها. أما الخاسر الدائم في هذه المقايضة فهو المواطن الأمريكي. ويكشف هذا الائتلاف كل ما حذرنا منه مؤسسونا تمامًا: إن زمرة ما قد تصل إلى الهيمنة على السياسة، وتسعى إلى السلطة لمصلحتها الخاصة.

في قضية تلو الأخرى كان الرئيس يتبع سياسات مختارة مقدمًا قبل الوقائع - وهي سياسات تم تصميمها ليستفيد منها الأصدقاء

والأنصار. ويفيد هؤلاء الأنصار بدورهم الرئيس بقوة سياسية وبإسهامات لا تحصى. هذه الدورة ذاتية الدفع من المنافع المتبادلة تدفع بسياسة الحكومة إلى الابتعاد أكثر فأكثر عن المصلحة العامة. لذلك فلا عجب في استخدام الرئيس لأساليب، تحرم الشعب الأمريكي من أي فرصة لإخضاع آرائه بصورة فعالة إلى نوع من الفحص الواعي، وهو جوهر منظومة المساءلة والمحاسبة عندنا.

إن أولى الجماعات المهمة في هذا الائتلاف هي ما أسمّيها الموالين الاقتصاديين، التي ينصب اهتمام أفرادها على تخفيض أكبر قدر ممكن من الضرائب المستحقة عليهم، وعلى إزالة العقبات التنظيمية كافة التي لا تلائمهم. وتقوم أفكارهم -التي يؤمن بها بوش معهم بحماسة دينية تقريبًا- على عدة عناصر أساسية:

أولها، لا يوجد ما يسمى «المصلحة العامة»؛ إذ تمثل تلك العبارة وهمًا خطرًا تم اختلاقه ليكون حجة لتحميل أصحاب الثروة وأصحاب السلطة عبئًا جائرًا.

ثانيها، إن القوانين واللوائح أمور سيئة أيضًا، إلا إذا أمكن استغلالها لصالح تلك الجماعة، وقد تحول ذلك إلى أمر معتاد. لذا، يتبع ذلك أنه حين يتحتم تطبيق القانون أو تنفيذ اللوائح، فإن من الضروري ألا يتم توزيع تلك المسؤوليات على أفراد يمكن الاعتماد على أنهم لن يسقطوا فريسة لذلك الوهم البغيض، بأن ثمة ما يسمى «المصلحة العامة»، وإنما على أناس يعتمد عليهم في خدمة المصالح الخاصة المحدودة لهذه الجماعة الصغيرة. وسيتم مناقشة هذه الأنشطة تفصيلاً في الفصل الثالث.

ويبدو أن أعضاء هذا الائتلاف ينفقون جل وقتهم وطاقتهم، في القلق من تأثير سياسة الحكومة في سلوك فقراء المواطنين. فهم يهتمون اهتمامًا بالغًا، على سبيل المثال، بأن برامج الحكومة لتوفير الرعاية الصحية والمسكن والضمان الاجتماعي وغيرها من صور الدعم المالي، ستؤثر تأثيرًا عكسيًا على محفزات العمل، وهم يعارضون أيضًا وضع حد أدنى للأجور، وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة أسبوعيًا، وقوانين الأمن الوظيفي، وحماية المستهلك، والحق في اللجوء إلى منظمة المحافظة على الصحة (بل إنهم ينشدون سلطة تخوّلهم التدخل في قرارات علاج الأسر الأمريكية)، والحق في الخصوصية، والحق في هواء وماء خاليين من التلوث. وباختصار، إن كان عليهم تحقيق طموحاتهم، فسيتجاهلون الخطة الاقتصادية التي وضعت معظم إجراءات الوقاية والحماية، التي أعدت لأسر الطبقة المتوسطة في القرن العشرين.

وقد وفرت هذه المجموعة معظم الموارد التي موّلت شبكة المؤسسات الواسعة حاليًا، ومراكز الأبحاث المشتركة، ولجان العمل السياسي، وشركات الإعلام، وجماعات الواجهة ذات المقدرة على تحفيز أسس مذهب الفعالية* التي تشن هجومًا قويًا على أي عملية تفكير تهدد أهدافها الاقتصادية. وإن معظم المشكلات التي سببها الرئيس بوش لهذا البلد تنجم عن التزاوج بين هذه الموارد وإيمانه بعصمة هذه العقيدة الجمهورية اليمينية عن الخطأ، لدرجة أنه يعطي الأولوية الأولى لمصالح أصحاب الثروة، ومصالح الشركات الكبرى.

* مذهب الفاعلية Activism: مذهب يؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة أو العنيفة كاستعمال القوة لتحقيق الأغراض السياسية. (المترجمة)

أما الفرع الثاني في هذا الائتلاف، فيمثله صقور السياسة الخارجية، الذين تتدرج خياراتهم السياسية المفضلة من الغزو غير المبرر إلى الاستعمار الاقتصادي. أما هدفهم الذي يطغى على كل شيء فهو وصول نفوذ الولايات المتحدة في أنحاء العالم إلى أقصى حد. وتعدّ المعاهدات والاتفاقيات مناقضة لمعتقداتهم الراسخة؛ لأنها يمكن أن تتعارض مع ممارسة السلطة كما هو الحال مع القوانين المحلية. فقد وصف مستشار الرئيس بوش السابق في البيت الأبيض كلاً من معاهدة جنيف والقانون الأمريكي الذي يحظر استخدام التعذيب بأنهما «باليان»، ومن ثم تم نبذهما إلى حد بعيد بوصفهما قيدين، ولذلك استطاع بوش ووزير خارجيته السابق دونالد رامسفيلد إيجاد سياسات، نتج عنها تفشي تعذيب السجناء في العراق وأفغانستان وجوانتانامو، ومواقع سرية عديدة في أماكن أخرى. وبرغم تأكيد موظفي البنتاجون على تورط رامسفيلد شخصيًا في مراجعة المعايير شديدة التطرف، والمسموح للمحققين استخدامها في جوانتانامو (وهي إجراءات كانت تمثل أساس الإجراءات المستخدمة في العراق)، فإنه لم يتحمل مسؤولية أشد انتهاكات المبادئ الأمريكية خزيًا ومهانة في الذاكرة الحديثة.

تذكّرني الطريقة التي يحاول بها الرئيس بوش خلق حقائقه الخاصة، بما قاله ريتشارد نيكسون ذات يوم للمذيع ديفيد فروست: «لو وافق الرئيس، مثلاً، على أمر ما، أو على فعل ما لمصلحة الأمن القومي، أو -في هذه الحالة- بسبب تهديد السلام الداخلي، فأصدر أمرًا مهمًا؛ فإن قرار الرئيس، في هذا المثال، هو قرار يمكّن من سيقومون بتنفيذه من تنفيذه ولن يعدوا منتهكين للقانون».

هذا هو بالضبط الأساس المنطقي الذي يقدمه البيت الأبيض؛ لتأييد افتراضه بأن سلطة بوش الطبيعية -بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة- تجعل كل ما يفعله «مشروعًا» بلا جدال. وطبقًا لهذا المنطق الملتوي، يعدّ التعذيب مقبولاً ما دام الرئيس هو الذي أمر به. أو كما قال نيكسون في عبارته الشهيرة: «عندما يقوم الرئيس بعمل ما، فذلك يعني أنه ليس أمرًا غير مشروع».

وربما يكون ذلك أكثر من مجرد مقارنة سطحية بين رئيسين خاسرين. فقد عمل أقوى مستشاري بوش تأثيرًا -ديك تشيني ودونالد رامسفيلد- عن قرب مع الرئيس نيكسون حين كان في المكتب البيضاوي. وتظهر كل التقارير أن تشيني ورامسفيلد كانا من أشد المدافعين عن غزو العراق، وعن قرار إيقاف العمل بما ورد في معاهدة جنيف من حظر التعذيب. وليس سرًا أن كلا الرجلين كرها تقليص صلاحيات الرئيس، التي صدرت بعد ووترجيت.

إن التخلي المستمر عن الاحتكام إلى الأدلة أو الشواهد اقتضى أن تنشئ الإدارة آلة دعاية بالغة التأثير، تحاول بها أن تغرس داخل العقل العام خرافات تنشأ عن المبدأ الأساسي الذي تتفق عليه المصالح الخاصة كافة: وجود المؤسسة الحكومية أمر بالغ السوء، ولا بد من التخلص منه - عدا تلك الأجزاء التي تعيد توجيه المال عبر عقود ضخمة للمصانع التي عرفت طريقها إلى الدائرة الداخلية.

يتمكن هذا الائتلاف من الوصول إلى عامة الناس عن طريق مجموعة من العلماء والمعلقين «والمخبرين الصحفيين» - ويسمونهم

محور ليمباو -هانيتي- دردج. هذا الطابور الخامس في السلطة الرابعة (الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع)، يضم رجال الدعاية الذين يتظاهرون بأنهم صحفيون. وعن طريق منافذ عديدة متداخلة تغطي المذياع والتلفاز والإنترنت، وتلح على الشعب الأمريكي بلا كلل، بما يؤيد حجج الجناح اليميني، المحافظ المتطرف، والمتنكرة في صورة أخبار ومعلومات ترفيهية -24 ساعة يوميًا، وعلى مدار 7 أيام في الأسبوع، وفي 365 يومًا في السنة- إنها مظاهرة كبرى.

إن أكثر ما يثير استيائي هو الترويج للكراهية في سياق الترفيه. وكذلك، التآمر الفعلي على تأجيج نيران الكراهية الشديدة الموجهة إلى جماعة واحدة تحديدًا: هم الأمريكيون أصحاب الآراء السياسية التقدمية. وهم يتحدثون عن «الليبراليين» بكراهية شديدة تقطر احتقارًا، وتقترن عادة بالصراع العرقي والديني والطائفي. وقد ذكرت واحدة من أشهر معلقي الجناح اليميني -وهي آن كولتر- لجمهورها أنها كانت توافق على تنفيذ حكم الإعدام في مواطن أمريكي انضم إلى حركة طالبان، «وذلك لترهيب الليبراليين بصورة مادية ملموسة، بجعلهم يدركون إمكانية قتلهم هم أيضًا».

ويكرر إدوين فييرا -أحد «الباحثين في الدستور» في الائتلاف- قسوة كولتر البغيضة في مؤتمر، عقد حول ما سُميّ «الحرب القضائية على الإيمان» في سياق وصفه للطريقة التي ينبغي بها تسيير المحكمة العليا. ويقتبس فعلاً من أقوال ستالين بقوله إن ستالين «كان لديه شعار أثبت نجاحه فكلما صعب عليه أمر قال: (حيث لا يوجد بشر، لا توجد مشكلات)». والطريقة الوحيدة لتفسير إقرار باحث في الدستور

الأمريكي هجمات انفعالية لا عقلانية على قضاة المحكمة العليا، هو افتراض أنه تخلى عن العقل واستسلم لعقيدته. فضلاً عن ذلك، فإنه باقتباسه كلام ستالين -ذلك الديكتاتور النزّاع للقتل الذي لا يضاهيه إلا قريناه ماو وهتلر- كان عليه أن يدرك أنه يلمح إلى موافقته حتى على التهديد المبهم بالعنف البدني تجاه القضاة، الذين تخرق آراؤهم المبادئ الأساسية للجناح الأيمن.

كذلك لمّح الزعيم الجمهوري السابق في مجلس النواب، طوم ديلاي، إلى استحسان استخدام العنف ضد القضاة، وقال: «لا بد من ترهيب القضاة، ولسوف نلاحقهم طوال الوقت». وقد أثار الحدث المأسوي الذي أحاط بتيري شيافو، المرأة التي أصيبت بالسكتة الدماغية وجذبت اهتمام البلاد عام 2005، أشد تهديداته سوءًا لمنصة القضاء. فبعدما حكم القضاة لصالح قرار زوجها بإزالة أنبوب التغذية، قال ديلاي: «سيأتي وقت يُحاسب فيه هؤلاء الرجال على ما اقترفوه من أفعال».

من المؤكد أن موضوع شيافو قد كشف شيئًا أكبر عن حماس ائتلاف بوش. فقد ثبت أنهم مستعدون لفعل أي شيء دفاعًا عن نقاء طائفتهم. وهذا ما حدث حين ضغط المحافظون الدينيون على الرئيس، وعلى زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ للدعوة إلى جلسة خاصة للكونجرس؛ لتمرير مشروع قانون يفرض وضع أنبوب التغذية للإبقاء اصطناعيًا على حياة امرأة في حالة خمود مخي. وقد وافق بوش وزعيم الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ بيل فريست، على الاستغلال السياسي لمأساة أسرة شيافو الخاصة. وقالت الأغلبية الساحقة من الأمريكيين في كلا

الحزبين السياسيين للرئيس، وللأغلبية في الكونجرس إنهم لا يتفقون إطلاقًا مع هذا الأسلوب المتطرف. وأظهرت تبعات الحدث السيئة قصور الإستراتيجية الراديكالية للائتلاف. وثبت أن عامة الناس في الحالات الحادة يرون أن المزج الخطر بين الدين والسياسة أمر بغيض.

إن معظم من أعرف من أهل الإيمان في كلا الحزبين قد اتخموا بهذه الدفعة من المتطرفين، الذين يلبسون مخططاتهم السياسية قناع الورع والتقوى، ويمزجون خليطهم الفظيع هذا بين الدين والسياسة ثم يفرضونه على الآخرين.

إن بروز مبادئ المحافظة المغالى فيها، ومعارضة الحكومة؛ التي تعتمد على تشجيع العداء الجماعي تجاه غير المؤمنين، هو تطور شديد الإزعاج في الساحة العامة في أمريكة. فذلك، كما رأينا، يقلب نبوءة ماديسون رأسًا على عقب، فقد تولد من الحزب السياسي طائفة شبه دينية. وهي طائفة تبدو كأنها ترى أن أمريكة في أولى مراحل حرب أهلية عقائدية. وتؤسس معتقداتها الجوهرية كأنها منافية للعقل، وتطلق العنان للدوافع الشريرة العنيفة وتشجعها.

وغالبًا ما تظهر هذه الطائفة اليمينية افتقارًا تامًا إلى التقمص الوجداني تجاه غيرهم من الأمريكيين، الذين تعدّهم أعداءها على المستوى الأيديولوجي. ويمكن لهذه السمة الغريبة أن تجعل الناطقين بلسان اليمين المتطرف يظهرون وكأنهم متبلدو المشاعر. على سبيل المثال، عندما عبّرت أرامل الضحايا الذين لقوا مصرعهم في هجمات سبتمبر عن نفاد صبرهن من رفض إدارة بوش التعاون مع المحققين،

الذين يحاولون اكتشاف سبب تجاهل التحذيرات، وقامت مجموعة من المعلقين اليمينيين، بالهجوم على هؤلاء الأرامل وذمهن، وبدوا جميعًا كأنهم يقرؤون من القطعة الموسيقية نفسها دون تمييز.

ولنأخذ مثالاً آخر، كان أحد أعضاء هذه الجماعة، وهو الإذاعي نيل بروتز، يستثير الغضب العام على ضحايا إعصار كاترينا، عندما عبّروا عن نفاد صبرهم من تقصير إدارة بوش في جهود الإنقاذ والإعانة. وفي سياق نقده الساخر العنيف، علق على نبأ ورد في نشرة الأخبار عن واحدة من ضحايا الإعصار لم تتلق أي دعم بعدما فقدت كل شيء؛ فانتقدها بروتز لكونها عاطلة عن العمل، ونصحها بأن تتجه إلى الدعارة قائلاً: «لو كان هذا هو السبيل الوحيد لترعى نفسها، فإن ذلك سيرفع عبئًا كبيرًا عن كاهل دافعي الضرائب».

ويضم العمود الأخير لهذا الائتلاف المتعصبين المحافظين المغالين في التدين، الذين يرغب كثير منهم في محو معظم التغييرات الاجتماعية المتوالية التي تمت في القرن العشرين، ومنها حقوق المرأة، والتضامن الاجتماعي، وشبكة الضمان الاجتماعي، والبرامج الاجتماعية الحكومية: «المرحلة التقدمية» و«العقد الجديد» و«المجتمع العظيم».

وفي حين يوفر الموالون الاقتصاديون الدعم المالي لهذا الائتلاف الجديد، فإن جماعة من الزعماء الدينيين المغاليين في المحافظة (وهم فعلاً ساسة في المقام الأول) يقومون بتوفير القوة البشرية وإعداد الناخبين. وهم يحققون غرضًا خاصًا من وراء جهودهم المستمرة لإخفاء الخطة السياسية للحزب اليميني تحت غطاء ديني. كذلك

فإن لدى كثير منهم أسواقًا إعلامية خاصة بهم، وهي جزء من القسم الدعائي للائتلاف. ومن المؤكد، أن عددًا كبيرًا من هؤلاء الكهنة، مهتمون اهتمامًا حقيقيًا وشديدًا بموجة التغيير المربكة، التي أسهمت في تصاعد الأصولية عبر أرجاء العالم. ويقدم بعضهم أنفسهم حاليًا بفخر على أنهم نقادٌ يتسمون بالألمّحية للعناصر غير المسيحية الواضحة في خطة الجناح اليميني. لكن عددًا آخر منهم برزوا كأبواق سياسية ساخطة مطموسة الشخصية في مسوح دينية، ومن أولئك جيري فالويل الذي اقتنص الفرصة، بعد يومين فقط من كارثة الأمة، للتحريض على كراهية أشد للأمريكيين أصحاب الآراء التقدمية، واصفًا إياهم - كالعادة- بأعداء المسيحية.

وقد بدأ حديثه بقوله: «إنني أؤمن حقًا بأن الوثنيين ومؤيدي الإجهاض، والنسويين، والشاذين جنسيًا، والسحاقيات، و«الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية»، ومنظمة «شعب من أجل الطريقة الأمريكية» -حاولوا جميعًا علمنة أمريكة- وإنني أشير إليهم بإصبع الاتهام في وجوههم قائلاً: «لقد ساعدتم على حدوث ذلك [الهجوم الإرهابي]».

وبالأسلوب نفسه، أشار جيمس دوبسون زعيم جمعية «عين على الأسرة» إلى قدر السرعة التي يمكن بها لرجل دين أن يتحول إلى كلب حراسة عنيف في دنيا السياسة. ففي أثناء انتخابات 2004 في اجتماع سياسي حاشد لدعم المرشح الجمهوري لمجلس الشيوخ، إذ كان رأيه أن الجمهوريين وحدهم هم من يمثلون القيم المسيحية. وقد قال عن السيناتور الديمقراطي البارز ماتريك ليهاي: «إنني لا أعرف إن كان يكره الرب أم لا، لكنه يكره المؤمنين».

اعتقد أنه من المهم عرض الخطأ الجوهري في آراء أولئك المتعصبين، إذ إن الهدف الذي يوحّد بينهم حاليًا، مدفوعًا من هذا الائتلاف، هو في الحقيقة هرطقة أمريكية، تتمثل في فلسفة سياسية، تطورت على نحو جعلها تختلف اختلافًا جوهريًا عن مبادئ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية. وأكرر ما كان لدى المؤسسين في الماضي: إننا -في أمريكة- نؤمن بأن الرب قد وهب الناس حقوقًا ثابتة، ولا نعتقد أن الرب قد منح جورج بوش -أو أي زعيم سياسي آخر- حقًا إلهيًا لممارسة السلطة. وفي الواقع، نحن هنا في أمريكة نؤمن بأن من الكذب على الله، الزعم بأن خالق الكون قد اختار إقرار حزب سياسي معين.

ربما كان التعبير عن الإغراء التاريخي للمتعصبين الدينيين لإخضاع سلطة القانون لحماستهم العقدية (الأيديولوجية)، على أفضل ما يكون، في كلمات وضعها مؤلف مسرحية «رجل لكل العصور» على لسان بطله سير توماس مور. فعندما اعتزم زوج ابنة مور المتعصب أن يسقط أي قانون في إنجلترة يقف عقبة في طريق ملاحقته الشرسة للشيطان، كان رد مور عليه: «وعندما تسقط القانون الأخير، ويتحول الشيطان إلى مهاجمتك - فأين ستختبئ يا روبير، والقوانين كلها ملقاة على الأرض. لقد زرعنا هذه البلاد بالقانون من شرقيها إلى غربيها -القانون البشري وليس قانون الرب- فإن قطعت كل شجرها -وأنت الرجل المناسب لفعل ذلك- فهل تظن حقًا أن بإمكانك التصدي للرياح التي ستهب وقتها؟»

لقد تم «قطع» عدد كبير من القوانين والمبادئ الدستورية في السنوات الأخيرة. وإذا أخذنا مثالاً آخر، فإن هؤلاء الذين يرغبون في إضعاف الفصل بين الكنيسة والدولة، حاولوا تقويض استقلالية القضاء وتعيين قضاة يسهل السيطرة عليهم، في المحاكم، ولا يشاركون في الحذر الأمريكي التقليدي من ترسيخ العقيدة الدينية في القانون. وحتى يتحقق ذلك، سعى هؤلاء المتعصبون لحرمان مجلس شيوخ الولايات المتحدة من سلطته التي تتطلب أغلبية مطلقة؛ لإغلاق باب النقاش بشأن منح التثبيت الديني للقضاة. وتذكّرني الحماسة التي يهاجمون بها سلطة القانون بصهر سير توماس مور. فلقد كان حكم مجلس الشيوخ يمثل الحماية لجدال لا ينتهي لمدة تزيد عن قرنين من الزمان. وسوف أناقش أهمية التعطيل*، بوصفه أداة ديمقراطية، في الفصل الثامن، لكن من الجدير بالذكر هنا هو؛ كيف تمنع آلية التعطيل صاحب السلطة من الحكم بالدين وحده؟.

لقد استخدم التعطيل في التاريخ الأمريكي لأغراض شيطانية في عدة حالات، لكنه استخدم مرات أكثر لحماية حقوق أقلية معينة. ومن المؤكد أنه كان يعد دومًا نموذجًا يحتذي للدول الأخرى، التي تكافح للتوفيق بين سمات الديمقراطية التي تتمتع بها الأغلبية، والدور الدستوري المحترم في مراعاة حقوق الأقلية.

* التعطيل filibuster اللجوء إلى الأساليب التعويقية لتأخير عمل أو منعه وخصوصاً في البرلمان. (المترجمة)

ومن المفارقات أن نائب جورجية في مجلس الشيوخ، جوني إيزاكسون، ذكر في خطاب له في قاعة مجلس الشيوخ أنه سأل زعيمًا كرديًا في العراق، هل يقلقه أن الأغلبية الشيعية ستكتسح الأقلية. وقال إيزاكسون بفخر: إن الزعيم الكردي أجاب: أبدًا، فلدينا سلاح سري: التعطيل».

وحتى يسدوا الباب على أمثال هؤلاء، اقترح اليمينيون الحط من جلال مجلس الشيوخ نفسه والحد من استقلاليته، والتعجيل بإضعاف مكانته التي كانت قد وصلت فعلاً إلى درجة عالية.

إن ما يجعل تعصبهم شديد الخطورة على بلادنا، هو رغبتهم في إلحاق ضرر بالغ بديمقراطيتنا الأمريكية؛ لكي يشبعوا شبقهم إلى هيمنة حزب واحد، على السلطات الحكومية الثلاث كافة، وسن قوانين العقيدة بوصفها سياسة.

إنهم لا يسعون لشيء أقل من السلطة المطلقة. وخطتهم الكبرى هي هيئة تنفيذية لها السلطات كافة، باستخدام تشريعات تم إضعافها لتتلاءم مع هيئة قضائية مسايرة لها أو على شاكلتها، ويحاولون تدمير فصل السلطات. ويسعون إلى إقامة نظام، بدلاً من النظام الحالي، يتم فيه توحيد السلطة لخدمة معتقدات محددة تخدم مجموعة محددة من المصالح.

إن **السلطة** -في الواقع- هي مفتاح فهم التلاعب البليد بالدين، والهجوم على العقل؛ فبمرور الزمن كان اهتمام هذه الإدارة ينصب أكثر فأكثر على عمليات هذه الدائرة الجهنمية، وصارت حاجتها إلى

المزيد والمزيد من السلطة -ببطء لكن بثقة- هدفًا استحواذيًا. كما أن حب السلطة في حد ذاته، هو الخطيئة الأولى لهذه الرئاسة.

وكما قال أرسطو ذات يوم عن الفضيلة: إن احترام سلطة القانون كلٌ لا يتجزأ. وما دام كلاً لا يتجزأ، ستبقى بلادنا كلاً لا يتجزأ. لكن لو أن أيًا من الحزبين السياسيين الكبيرين ضللته شهوة السلطة لدرجة تجعله يتخلى عن هذا المبدأ الموحّد، فسيتمزق نسيج ديمقراطيتنا.

obeikandl.com